

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

تعليل الحديث عند الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري
في كتاب المستدرک على الصحيحين

إعداد الطالب:

محمد عبد الله أحمد أبو صعيلىك

إشراف الأستاذ الدكتور:

زياد عواد أبو حماد

قدمت هذه الرسالة:

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الحديث النبوي

عمان - ١٨ - ٧ - ٢٠١٢

The world Islamic Science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Dept of sharia Faculty

**When you explain the modern ruler of Abi
Abdullah-Alnisabury in writing to correct Mustadrak**

Prepared by student:
Mohammed Abdullah Ahmad Abu Assailek

Supervision of Prof. Dr:
Ziaad Awwad Abu Hammad

Provided this message:
Complement the requirements for obtaining a Ph.D.
In the Hadith

Amman
18-7-2012

تعلييل الحديث عند الأمام أبي عبدالله الحاكام النيسابوري في كتابه المستدرك على
الصحيحين

إعداد الطالب
محمد عبدالله أحمد أبو صعييليك

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد
مشرفاً.....
أستاذ في الحديث الشريف وعلومه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الأستاذ الدكتور زهير عثمان علي
عضواً.....
أستاذ في الحديث الشريف وعلومه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الأستاذ الدكتور محمد عيد الصاحب
عضواً.....
أستاذ، مناقش خارجي، الجامعة الأردنية

الدكتور عبدالكريم أحمد الوريكات
عضواً.....
أستاذ مشارك، مناقش خارجي، الجامعة الأردنية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم
الحديث الشريف وعلومه في كلية الدعوة وأصول الدين
جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في ٢٠١٢/٧/١٨

عمّان - الأردن

الإهداء:

أهدي جهد المقل هذا إلى:

١. إلى النقاد من علماء الحديث، الذين تعلمنا منهم المنهجية.
٢. الحاكم النيسابوري وطبقته، وقفه صدق وإنصاف.
٣. الباحثين عن الحقيقة في كل مكان، رجاء أن يصلوا إليه.
٤. العاملين للإسلام في كل مكان، أن يحقق الله مطالبهم في تحكيم شرعه، وعودة الناس إليه.
٥. الوالدة الكريمة رحمها الله، وجعل هذا في ميزان حسناتها.
٦. الرجل الصالح، والعم الصالح، الذي كان ينتظر ولادة هذه الدراسة، سلامة الوحوش رحمه الله، جد أبنائي.
٧. طلبة العلم في كل مكان، وعلى الأخص من لازمنا في دروس العلم.
٨. أبنائنا في مراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنها مركز الدباغ على الأخص.
٩. معهد الملك عبد الله لتأهيل الأئمة والمؤذنين، وتدريبهم.
١٠. إلى الأسرة الكريمة، التي يسرت لي سبل البحث.

والله المستعان

شكر وتقدير

إذا كان الله تعالى قد تعبدنا بالشكر عند حلول النعم، وجعله سبيلاً لزيادة النعم، "لئن شكرتم لأزيدنكم"^١، وعليه، وامتنالاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس، لا يشكر الله"^٢، فإن الباحث بعد تمام البحث، بفضل الله وكرمه، ليشكر الله تعالى، الذي هياً لنا اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم، والإقبال على العلم الشرعي، والانضواء تحت لواء المشتغلين بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهياً لنا هذا البحث الدقيق، في علم دقيق، هو علم علل الحديث، بحسن توفيقه، فله الحمد في الأولى والآخرة، كالذي نريد، وفوق الذي نريد، ما كان للعبد أن يشكر مولاه.

هذا وأشكر ثانياً بعد الله تعالى، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، رئاسة وإدارة وموظفين ومدرسين، التي استقبلت هذا الباحث الكهل، ورعته حتى استكمل هذا البحث، كما يطلب منه. كما وأشكر كلية أصول الدين، عمادة وأشياخاً أساتذة، لقاء عنايتهم بهذا الباحث، وتسهيلهم لمهمته، وصبرهم على مراجعته.

كما وأشكر فضيلة الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور: زياد عواد أبو حماد، على حسن رعايته لي، ونظره في كتابتي، ومتابعته لبحثي، الذي أملاه عليه كريم خصاله، وحسن معشره، فجراه الله خيراً. وأشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذه الرسالة، وأبدوا عليها من الملاحظات التي تعمل على تصحيح مسارها، ورفع قيمتها.

وأشكر دار المنهل للنشر والتوزيع، ممثلة بمديرها العام، الأستاذ: أحمد البرغوثي، وسائر موظفيها، الذين سهلوا لي سبيل تلقي العلم على الكبر، فلا أملك لهم إلا الدعاء.

وأشكر إدارة معهد الملك عبد الله، والإخوة الموظفين فيه، على تسهيل مهمتي في البحث، وإتاحة الفرصة لإتمامه، وحسن الرعاية التي لقيت منهم، بما لا أجد كفاءة له إلا الجزاء العظيم من الله عز وجل.

وأشكر أسرتي الصغيرة، الزوجة والأولاد، الذين يسروا لي سبل البحث، وسمحوا لرسالتي أن تزاحمهم في أوقاتهم الضيقة، وتتطفل عليهم بمشاركتهم في حقوقهم، فلهم من الله أجر الصبر.

كما وأشكر كل من أهدى إلي نصيحة، ومن أفادني بمعلومة، ومن ذكرني بمسألة، حتى لو خالفني فيها.

والحمد لله رب العالمين

^١ سورة إبراهيم - ٧

^٢ حديث صحيح رواه أحمد في المسند - برقم ١١٧٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

السنة النبوية الشريفة واجبة الإتيان امتثالاً لقول الله عز وجل: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)، [الحشر: ٧]، وهي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، فهي تفسر نصوصه، وتؤكد أحكامه، وتأتي بأحكام جديدة، غير موجودة فيه، ولما كان حالها كذلك، فقد عنيت الأمة المسلمة بجمعها وتدوينها، وتفننت في حسن تصنيفها، حتى وجدت علوم خادمة للسنة نقلاً ونقداً، وفهماً وفقهاً وكان أن نشأت علوم الحديث الشريف التي تعلق قسم منها بتدوين السنة ونقلها كعلم الحديث رواية، وتعلق قسم منها بتوثيق السنة ونقد نصوصها كعلم الحديث دراية، امتثالاً لقول الله عز وجل: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)، [الإسراء: ٣٦]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه)، سنن أبي داود برقم (٣٦٦٢)، وعليه فقد تأسست علوم السنة الخادمة لها، ما تعلق منها بالرواية، وما تعلق منها بالدراية، فتفتقت من علم الحديث علوم كعلم الرجال المعني بالبحث في نقلة السنة من الرواة، ومدى تحقق شروط القبول فيها، وعلم مصطلح الحديث المتعلق بالقواعد المقررة عند المحدثين فيما يخص المرويات والشروط الواجب تحققها فيها للقبول، وتفتق عنهما علم هام هو علم علل الحديث المعني ببيان الأمور الخفية القادحة التي تمنع من صحة الحديث، وميدانه في الأعم الأغلب أحاديث الثقات، وهو علم دقيق تخصص فيه الجهابذة من علماء الحديث، كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وتلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ومن جاء بعدهم من تلامذتهم كالبخاري، ومسلم، والترمذي وطبقتهم، ثم من جاء بعدهم من حذاق المحدثين المختصين بعلم العلل، ولم يكن عصر من عصور هذه الأمة خالياً من قائم لله بالحجة يذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس منها، وقد كان من هؤلاء العلماء المنافحين عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، والمختصين في علم الحديث في القرن الرابع الهجري، الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، أحد علماء الحديث بنيسابوري، وقد كان له حذاق بعلم الحديث، وتفوق في معرفته، وحسن تصنيفه، وقد كانت له فيها مصنفات كثيرة لعلها تبلغ أكثر من ألف جزء في تقدير مترجميه، وقد كان من أهم هذه المصنفات كتابه المستدرك على الصحيحين، الذي أراد فيه الدفاع عن الصحيحين أمام هجمة عليهما في عصره، باستدراك أحاديث صحيحة زعم أنها قد فاتتهما، فلم يخرجها في كتابيهما، حسب وسعه وأدواته واجتهاده، وكانت هذه المسألة محل نظر ونقاش بين المحدثين من زمانه حتى أيام الناس هذه، حتى شغلته عن علومه، وأنستهم أوجه

نبوغه، إذ أن كتابه كتاب تطبيقي في علوم السنة، حوى علوماً كثيرة لها تعلق بالمتن والإسناد، وكان من هذه العلوم علم علل الحديث ذلك العلم الذي نثرت مباحثه في ثنايا كتابه المستدرك، بانتظار من يدل الدارسين عليها، ومن هنا فقد كانت هذه الدراسة معقودة للتعريف بتعليل الحديث عند الحاكم في كتابه المستدرك، وفق فصول ثلاثة تشمل الآتي:

- ١ . التعريف بشخص الحاكم وحياته الخاصة والعلمية.
 - ٢ . توضيح مكانته في علم العلل، وبيان نبوغه فيه، ووصف ثناء العلماء عليه بالمعرفة به.
 - ٣ . بيان منهجه في تعليل الأحاديث، وتوضيح طريقته في هذا التعليل.
 - ٤ . تتبع مصادره في علم العلل التي عاد إليها، ونقل منها مباحث العلل.
 - ٥ . استنباط أنواع علل الإسناد والمتن في كتابه المذكور.
 - ٦ . استقراء قواعده الخاصة التي تفرد بها في علم العلل.
 - ٧ . بيان مدى تأثيره في علماء العلل الآخذين عنه.
 - ٨ . بيان مواقف علماء العلل المتأخرين من تعليقاته في كتابه المستدرك.
 - ٩ . وصف تعقبات المحدثين لتعليقاته.
 - ١٠ . بيان المسائل التي تفرد بها في علم العلل عن غيره من العلماء.
 - ١١ . بيان مدى موافقته لعلماء العلل في القديم والحديث.
 - ١٢ . بيان مدى مخالفة العلماء له في علم العلل.
- وذلك كله من خلال تلمس معالم منهج البحث العلمي عند المحدثين، في النقل، والتوثيق، والعزو، والمراجعة، والبحث، والمناقشة، والخلاف، والموافقة بأدب أهل العلم، وأريحياتهم في البحث، وإنصافهم عند المخالفة، أخذاً من قول الله عز وجل: "وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ" [الأعراف: ٨٥]، وامتنالاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث"، حديث صحيح، رواه أبو داود برقم (٦٣)، بمفهومه العام للدين كله، حيث يقرر أن كثر فضله وزاد خيره، وهبت أخطاؤه القليلة لبحر فضائله الكثيرة، كمنهج للتعامل مع العلماء، وأخطائهم، وتقييم اجتهاداتهم.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على سيد المرسلين، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المصدر الثاني للتشريع، بعد القرآن الكريم، فكانت مفسرة له، ومؤكدة لبعض أحكامه، وجاءت بأحكام لم ترد في القرآن الكريم، وعليه فقد تعبدنا الله تعالى بإتباع نبيه صلى الله عليه وسلم، والأخذ بسنته، فقال: "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا"^١، وحثنا

النبي صلى الله عليه وسلم على اتباع سنته، فقال: عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ^٢، وجعل الله تعالى كلامه صلى الله عليه وسلم محفوظاً من مداخلات البشر، فقال: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ

أَهْوَىٰ} ^٣ {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} ^٤، وجعل طاعته صلى الله عليه وسلم سبباً للهداية، فقال: "وإن

تطيعوه تهتدوا"^٥، ورأى النبي صلى الله عليه وسلم أن سنته صنو القرآن، فقال: "ألا إني أوتيت القرآن،

ومثله معه"^٦، وألزمنا بتذكر ما يتلى في بيوت رسول الله من القرآن والحكمة، فقال: {واذكروا ما يتلى في بيوتكم من كتاب الله، والحكمة^٧، وفي معنى هذه الحكمة، يقول الشافعي رحمه الله: فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال، والله أعلم، لأن القرآن ذكر، وأتبعه الحكمة، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب، والحكمة، فلم يُجز الله، والله أعلم أن يقال الحكمة ها هنا إلا سنة رسول الله، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض

^١ سورة الحشر - ٧

^٢ هذا جزء من حديث العرياض ابن سارية، ورجاله ثقات، وسنده صحيح، وقد رواه ابن حنبل: أحمد بن محمد، المسند برقم ١٧١٨٥ طبعة الرسالة، وأبو داود: سليمان بن الأشعث، السنن برقم ٤٦٠٩ طبعة دار الكتب العلمية، وابن حبان: محمد بن حبان البستي، الصحيح برقم ٥ طبعة الرسالة.

^٣ سورة النجم ٣-٤

^٤ سورة النور ٥٤.

^٥ هو جزء من حديث العرياض بن سارية الآخر، ورجاله ثقات وسنده صحيح، وقد رواه ابن حنبل المسند برقم ١٧٢١٣، والطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، مسند الشاميين برقم ١٠٦١ طبعة الرسالة.

^٦ سورة الأحزاب ٢٤.

طاعة رسوله، وحتم على الناس إتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول فرض إلا لكتاب الله، ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم^١، ولقد تعاملت الأمة المسلمة مع نصوص الوحي هذه، وسواها بكل إيجابية، فامتثلت الأمر، وحكمت الوحي امتثالاً لقوله تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

تَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)^٢، ونقلت السنة امتثالاً لقوله صلى الله عليه

وسلم: "نَضَرَ الله امرأ سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ودونت السنة بطرائق التدوين المعروفة، كل حسب عصره"^٣، وتفننت في إيصال السنة إلى الأجيال القادمة بصور كثيرة، وتفنن العلماء في أنواع مصنفاتها، فكان منها الموطآت، والجوامع، والمسانيد، والسنن، والمستخرجات، والمستدركات، والمعاجم، والأجزاء الحديثية، وكتب العلل^٤، تلك الكتب التي عنيت ببيان الأمور الخفية القادحة في صحة الأحاديث، وكان علم العلل من أدق علوم الحديث، لأنه متعلق بأوهام الرواة الثقات، ولذا فقد تخصص فيه قلة من العلماء الجهابذة، كالأنظمة: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن اسماعيل البخاري، وغيرهم في العصور المتقدمة، ولم بتوقف علم العلل بعد ذلك، بل وجد علماء معللون في القرن الرابع الهجري، كان منهم الإمام: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، والذي كان له حديث طويل حول علل الحديث في الجانب النظري، في كتبه في المصطلح، كمعرفة علوم الحديث، والمدخل إلى الإكليل، والمدخل إلى الصحيح، وفي الجانب التطبيقي العملي في كتابه العلل، الذي لم يصلنا، وفي كتبه الأخرى المعنية بالمرويات، وأشهرها كتابه المعروف بالمستدرک على الصحيحين، ذلكم الكتاب الذي عني باستدراك الأحاديث التي فاتت الشيخين: البخاري ومسلم، فلم يخرجها في صحيحيهما، فاستدرك عليهما ما يقارب تسعة آلاف حديث باجتهاده حسب وسائله المتاحة حينذاك، وكانت هذه الأحاديث، وذاك الكتاب محل نقاش ودرس بين العلماء، منذ ألف الحاكم كتابه، حتى أيام الناس هذه، فشغل الدارسون بالبحث في تحقيق شرط الشيخين في كتابيهما، وتحقيق شرط الحاكم في كتابه، وبيان مدى التزامه بشرطه، وحكم الأحاديث في كتابه، والموقف من تصحيحه، وغير ذلك مما حجب الناس عن معرفة علوم كثيرة في ذلك الكتاب، فهو عند النظر كتابٌ حديثيُّ تطبيقي، عمل فيه الحاكم على تطبيق مباحث علوم الحديث كالإرسال والرفع والوقف وتفسير الصحابي، وتعليل الأحاديث على الأحاديث

^١ الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة ص ٧٨ طبعة دار الكتب العلمية.

^٢ سورة النساء ٦٥.

^٣ هذا حديث زيد بن ثابت، ورجاله ثقات، وسنده صحيح، ورواه أبو داود السنن برقم ٣٦٦٢، والترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، السنن برقم ٢٦٥٦ طبعة دار الغرب، تحقيق الدكتور بشار عواد، وقال: حديث حسن، وابن حنبل المسند برقم ٢١٦٣٠.

^٤ انظر للتعريف بأنواع المصنفات الحديثية، خليفة (حاجي مصطفى خليفة): كشف الظنون، طبعة دار الكتب العلمية، المصورة عن طبعة إيران، والمباركفوري (أبو العلا عبد الرحمن): مقدمة تحفة الأحوذى، وخان (صديق حسن خان): الحطة في ذكر الصحاح الستة، طبعة دار الكتب العلمية، والكتاني (محمد بن جعفر الكتاني): الرسالة المستطرفة، طبعة دار البشائر، والطحان (محمود أحمد الطحان): أصول التخریج ودراسة الأسانید، طبعة دار المعارف بالرياض، وجمعية الحديث الشريف، الواضح في فن التخریج.

التي أوردها في كتابه، وكان جانب التعليق في كتابه أشد وضوحاً من غيره، حيث حوى مباحث كثيرة في تعليق الأحاديث وفق طرائق المحدثين في التعليق، ومن هنا فقد كانت هذه الدراسة معنية بتوضيح منهجه في التعليق من خلال كتابه المستدرك، ولقد كان من فضل الله على الباحث رغم بداوته أن حبيب إليه العلم الشرعي، منذ نعومة أظفاره، وكان من تلك العلوم التي كان له إقبال على درسها وبحثها: علم الحديث، وما تفرع عنه من علوم، وما خدم به من مباحث، علم المصطلح، فقرأ من متونه الشيء الكثير، حتى طالع الأصول الستة ثلاث مرات، وجال في كتب المصطلح جولات كثيرة، وكان مما وقف عنده شخصية الحاكم النيسابوري، ومصنفاته، ومنها المعرفة والمستدرك، وسمع ما قال الناس فيها، إلا أن روح النقد عنده كانت تحدّثه بأن هذا الأمر فيه نوع من المبالغة في الحكم على الحاكم، فكان أن يسر الله تعالى له التعامل مع مستدرك الحاكم منذ ما يقارب ربع قرن، إلا أن فكرة الناس عنه قد غلبته، حتى هيا الله تعالى له كتابة بحث عن منهج الحاكم في المستدرك، فانقدح في نفسه أن الجناية قد كبرت على الحاكم، وأن عنده علوم كثيرة، ومنها: علم العلل الذي يستشرف في هذه الدراسة للبحث فيه، بغية إسداء يدٍ فيها بعض إنصافٍ لهذا العالم الجليل.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تعنى هذه الدراسة الجديدة في علم علل الحديث بدراسة ما يلي:

1. توضيح إضافات الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري في علم علل الحديث، نظرياً وتطبيقياً، من خلال كتابه المستدرك على الصحيحين.
2. تسليط الضوء على شخصية محدث كبير من علماء القرن الرابع الهجري، ومن الحلقة الوسيطة بين متقدمي علماء العلل، والمتأخرين منهم، الذين انتهى عندهم علم الإسناد، وقد كانت له آثاره المعروفة في علوم الحديث بشكل عام، وعلم العلل بشكل خاص، حيث مزج فيها بين الناحية النظرية، والناحية التطبيقية العملية في هذا العلم الهام.
3. تجلية جانب آخر مهم من جوانب شخصية الإمام الحاكم النيسابوري العلمية، وهو الجانب المختص بعلم علل الحديث ومفرداته، من خلال دراسة تطبيقية على كتابه المستدرك على الصحيحين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. توضيح إضافات الإمام الحاكم النيسابوري في علم علل الحديث، تأصيلاً وتطبيقاً، من خلال دراسة كتابه المستدرك على الصحيحين، واستجلاء مباحث علم العلل فيه، وتوضيح منهجه في دراسة علم العلل كأحد العلوم التي حواها كتابه المذكور.
2. تسليط الضوء على تراث أحد أكابر محدثي القرن الرابع الهجري، الذين ختم بعلومهم ومصنفاتهم علم الإسناد.

٣. محاولة الإضافة المنهجية الجادة على مباحث علم علل الحديث، من خلال دراسة تراث أحد معلمي الحديث الشريف وعلمائه الكبار في القرن الرابع الهجري.
٤. توضيح النظرات العلمية الناقدة في علم علل الحديث عند الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه التطبيقي المستدرك على الصحيحين.
٥. معرفة مدى استفادة علماء الحديث المتأخرين من تراث الإمام الحاكم النيسابوري في ميدان علم علل الحديث، وبيان موقفه منه، ومدى تأثيرهم به، والاستفادة مما زخرت به كتبهم، من ملاحظات علمية في علم علل الحديث، بتعقب تعليقات الحاكم، والاستدراك عليه في هذا الباب، وهي ملاحظات جديدة بالأخذ بها في هذا الباب.
٦. إضافة مادة جامعة بين التنظير والتطبيق في علم العلل من كلام عالم من علماء العلل، مزجها في ثنايا كتابه الموسوعي المعروف بالمستدرك.
٧. دفع بعض الظلم الواقع على شخصية الحاكم، والإشارة إلى أوجه النبوغ عنده، قلما يعرض لها الدارسون.

الدراسات السابقة:

- وعلى هذا فلم يقف الباحث على دراسات سابقة تتعلق بمنهج تعليل الحديث عند الإمام الحاكم في كتبه بشكل عام، وفي كتابه المستدرك على الصحيحين، فقد كان هذا الباب مغلقاً لا يكاد يفكر به إلا القلة من أهل الاختصاص، ورغم هذا كله فقد وجدت دراسات عامة تتحدث عن الحاكم دون التفات إلى جانب التعليل عنده، وقد كان من هذه الدراسات ما يلي:
- أ. كتب التراجم: والتي حوت ترجمة لسيرته بشكل عام، الشخصي منها والعلمي، وهذه أمثال: الإرشاد في تاريخ علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، وتاريخ بغداد دار السلام لأبي بكر الخطيب البغدادي، وسير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام، وتذكرة الحفاظ، وكلها للإمام الذهبي.
 - ب. كتب الأنساب: وهي الكتب التي عنيت ببيان أنساب المحدثين، ككتاب أبي سعد السمعي، المعروف بكتاب الأنساب، وتلخيصه لابن الأثير المسمى: باللباب في تهذيب الأنساب.
 - ت. كتب مصطلح الحديث: تلك الكتب التي عنيت بالحديث عن معنى المستدرك، وشرط الحاكم فيه، والخلاف في وفائه بشرطه، وموقف العلماء من تصحيح الحاكم، وهذه مثل علوم الحديث لابن الصلاح، وشروحه للعراقي، والزرکشي، والبلقيني، ومغلطاي، وابن حجر، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وتوجيه النظر للجزائري، وغيرهم.
 - ث. كتب فهارس العلوم: التي عرفت بالحاكم ومستدركه بشكل عام، مثل: كشف الظنون لحاجي خليفة، وهدية العارفين لزادة، ومفتاح دار السعادة لطاش كبرى زادة، وأبجد العلوم للصديق حسن خان.
 - ج. كتب تأريخ السنة: وقد تحدثت عن المستدرك بصفته أحد أنواع التصنيف في الحديث، وهذه كالرسالة المستطرفة للكتاني، والحطة في ذكر الكتب الستة للصديق حسن خان، وبستان المحدثين للدهلوي، ومفتاح السنة للخلوي، ومقدمة تحفة الأحوذى للمباركفوري.

ح. الإمام الحاكم النيسابوري ومنهجه في كتابه المستدرك: وهي رسالة دكتوراه، أعدها الباحث محمود أحمد الميرة، بجامعة الأزهر سنة ١٩٧١م، وهي مرقومة على الآلة الكاتبة، ولم تطبع بعد.
خ. منهجية البحث:

هذا وقد اتبع الباحث في دراسته المناهج التالية:

١. منهج الاستقراء: حيث قام باستقراء كلام الإمام الحاكم النيسابوري في موضوع العلل في كتابه المستدرك على الصحيحين.

٢. منهج المقارنة: حيث قام الباحث بمقارنة كلام الإمام الحاكم في موضوع التعليل في كتابه المستدرك، مع آراء علماء العلل الآخرين كما يلي:

أ- توثيق النقل عن الحاكم من كتابه المذكور.

ب- بيان المراد بالمادة المدروسة عند الحاكم وغيره من العلماء، وبيان اختيار الباحث في المسألة إن تيسر.

ت- بيان موافقي الحاكم في هذه المسألة.

ث- بيان مخالفي الحاكم في هذه المسألة أيضاً، وما استدلوا به.

ج- مناقشة الحاكم في ذاك الباب المعلن، والرد عليه، أو على مخالفه.

ح- بيان الراجح عند الباحث في المسألة المبحوثة، مع بيان أدلته على ذلك.

خ- توثيق النقول في هذه المسألة عن الحاكم من الكتب التي نقلت عنه، وفي مقدمتها:

كتاب جامع المسانيد، والسنن الهادي لأقوم سنان للحافظ ابن كثير، وكتاب إتحاف المهرة بمبتكرات أطراف العشرة للحافظ ابن حجر العسقلاني، وذلك لاحتوائهما على أحاديث المستدرك في ثناياهما، بما يجعل منهما نسخاً أخرى مخدمة للمستدرك، وغيرها من كتب التخريج والمجاميع والعلل، بالإضافة إلى كتب تلميذه أبي بكر البيهقي، كالسنن الكبرى، والصغرى، ومعرفة السنن والآثار، وشعب الإيمان، خاصة وأنه كثير النقل عن شيخه الحاكم، وامتنالاً لوصية ابن حجر في العودة إلى كتب أوثق تلاميذ الحاكم، وهو البيهقي، باعتبار أنه قد روى عنه كتبه بالإجازة، فهو بهذا الوصف أدق من نسخ المستدرك المتداولة بين الناس، والمنسوبة للحاكم، بالإضافة إلى الكتب الدائرة في فلك المستدرك، كتلخيصه للذهبي، ومختصره لابن الملقن، وغيرها من الكتب التي توصل الباحث إلى الاستفادة منها في هذا الباب.

د- توثيق مباحث العلل، ومسائلها، من كتب العلل الدائرة بين الناس، كالعلل لابن المدين،

والتواريخ والعلل لابن معين برواياتها المختلفة، والعلل للإمام أحمد بروايتيه لابنه عبد الله، وتلميذه المرودي، وتواريخ البخاري الكبير والصغير، والقطعة المطبوعة من

كتاب التمييز لمسلم، والعلل لابن أبي حاتم الرازي، والكامل في الجرح والتعديل لابن عدي كما سمي في بعض النسخ، والعلل للدارقطني، والمنتخب من كتاب العلل للخلال لابن قدامة، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان، والذي سماه ابن الملقن بكتاب العلل، وشرح علل الترمذي لشيخ المعللين ابن رجب، وغيرها مما تيسر.

د- تخريج الأحاديث من المصادر المعتمدة عند أهل العلم.

ر- بيان درجة الأحاديث الواردة في مباحث العلل السابقة.

٣. منهج الاستنتاج: حيث استنتج الباحث منهج الإمام الحاكم في تعليل الأحاديث، وأنواع العلل عنده، ومدى إضافته فيها، ومدى أثره في من جاء بعده من علماء العلل، وموقف هؤلاء العلماء من تعليل الحديث عنده، تأثراً واعتماداً، أو رفضاً، أو تعقباً واستدراكاً.

د. خطة البحث:

اشتملت خطة هذه الأطروحة على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة تتضمن أهم النتائج، وفهارس متعددة، على النحو التالي:

الفصل الأول: التمهيد:

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم، وكتابه المستدرك، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه المستدرك على الصحيحين، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: معنى المستدرك.

المطلب الثاني: شرط المستدرك.

المطلب الثالث: منزلته عند العلماء.

المطلب الرابع: موقف العلماء منه.

الفصل الثاني: أنواع العلة عند الإمام الحاكم، وطريقته في التعليل، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجه في التعليل، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: التعليل الذاتي.

المطلب الثاني: التعليل بالإفادة ممن تقدمه من العلماء.

المبحث الثاني: موارده في التعليل.

المبحث الثالث: علل الإسناد، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: نفي السماع.

المطلب الثاني: تعارض الوصل والإرسال.

المطلب الثالث: تعارض الوقف والرفع.

المطلب الرابع: إبدال الإسناد كله، أو بعضه.

المطلب الخامس: الانقطاع مع وجود اللفظ الموهوم للسمع.

المطلب السادس: الاختلاف على الراوي.

المطلب السابع: جهالة الراوي.

المطلب الثامن: التدليس.

المطلب التاسع: جرح الراوي.

المطلب العاشر: سلوك الجادة.

المطلب الحادي عشر: المخالفة والتفرد.

المطلب الثاني عشر: الخطأ في الإسناد.

المطلب الثالث عشر: إدراج اسم رجل بالخطأ.

المطلب الرابع عشر: الشك في الوقف والرفع.

المطلب الخامس عشر: الاختلاف في الإسناد.

المبحث الرابع: علل المتن، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: الإدراج.

المطلب الثاني: زيادة ألفاظ الحديث.

المطلب الثالث: إبدال متن بغيره.

المطلب الرابع: اختصار متن الحديث.

الفصل الثالث: أثره في علم العلل، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثير العلماء به، والإفادة منه.

المبحث الثاني: آراء العلماء في التعليل عنده.

المبحث الثالث: تعقيبات العلماء له، واستدراكهم عليه.

المبحث الرابع: تقويم الباحث.

الخاتمة:

الفهارس:

١. فهرس الآيات الكريمة.

٢. فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣. فهرس الأعلام.

٤. فهرس المصادر والمراجع.

٥. فهرس الموضوعات.

الفصل الأول: التمهيد .

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم النيسابوري، وكتابه المستدرك، وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول: حياته الشخصية:

يقصد بالحياة الشخصية للشخص المترجم له الجوانب الخاصة من حياته، والتي قد لا يشاركه فيها غيره، مما له تعلق بشخصه بالذات، وفيها نوع خصوصية من شخص لآخر، على هذا فما دمنا بصدد الترجمة الشخصية موضوع هذه الدراسة، أعني الحاكم النيسابوري، إذ تعد هذه الترجمة الشخصية طريقاً للمعرفة بهذا المترجم الكريم، ووسيلة للصلة به، وعنواناً لمحبه، وسفيراً لمعرفته، ورائداً لمزيد انتفاع بعلومه الكثيرة، والتي منها علم العلل، والذي اشتهر به، وكانت هذه الدراسة معقودة لتجلية إبداعاته فيه، وكالعادة عند المترجمين للأعلام الكبار في التراث الإسلامي عامة، وعلم الحديث خاصة، فإنه يمكن للباحث التعريف بالحياة الشخصية للإمام الحاكم النيسابوري بعون الله من خلال النقاط التالية:

١. عصره:

عاش الحاكم في العصر العباسي الثاني، في فترة تاريخية صعبة تعد عند المؤرخين بداية عهد الضعف في الدولة العباسية^١، وقد اتسم هذا العصر عند المؤرخين بالسّمات التالية:

- ١- السيطرة العسكرية على مركز الخلافة.
- ٢- نشوء دويلات نتيجة بروز قادة استقلوا في مناطقهم، ولم يكن للخليفة من أمر سوى الاعتراف بالواقع، واعتماد قيام القائد بأمر الولاية.
- ٣- ظهور نتائج الحضارة الإسلامية السابقة لهذا العصر على شكل علم وعمران ورفاهية، وقيام حركات رد فعل بصيغة تحمل اسم الدين بادعاء النسب الهاشمي، وقيام الحركات الباطنية من وراء ذلك كله.
- ٤- الغزو الصليبي لبلاد المسلمين.
- ٥- الغزو المغولي، والقضاء على الخلافة العباسية، وسقوط بغداد عام ٦٥٦ كنهاية لهذا العصر^٢.
- ٦- يقول الباحث: وهذه الأحداث وإن كان بعضها قد جاء متأخراً عن عصر الحاكم، الذي عاش في الفترة بين ٣٢٤ هـ - ٤٠٥ هـ، إلا أن عوامل الضعف فيها ظاهرة، وإن لم تكن قريبة من الفترة الزمنية التي عاش فيها الحاكم.

٧- ورغم هذا الواقع السياسي البئيس الذي لا يسر، والذي يفترض فيه ظهور آثار الضعف السياسي على جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن تقدماً للحضارة العربية الإسلامية قد وجد في بعض بلدان دولة الخلافة العباسية، وعن هذا التقدم يحدثنا الدكتور يوسف العش فيقول: شهد القرن الرابع والقرن الخامس نهضة في أرجاء العالم الإسلامي، ارتفعت إلى الذروة، وهي نهضة فكرية وأدبية وفنية،

^١ - شاکر :محمود شاکر الحرساني التاريخ الإسلامي طبعة المكتب الإسلامي بيروت - لبنان (٥/٦).

^٢ - شاکر : (التاريخ الإسلامي ٦/٦).

فهرس الموضوعات

العنوان	رقم الصفحة
١. المقدمة	١
٢. الفصل الأول (التمهيد)	٩
٣. المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم النيسابوري	٩
٤. المطلب الأول: حياته الشخصية: وفيه ما يلي:	٩
٥. ١. عصره	٩
٦. ٢. اسمه	١١
٧. ٣. لقبه	١٢
٨. ٤. نسبه	١٢
٩. ٥. مولده	١٢
١٠. ٦. موطنه	١٣
١١. ٧. أسرته	١٣
١٢. ٨. نشأته	١٣
١٣. ٩. المناصب التي وليها	١٤
١٤. ١٠. ثناء العلماء عليه	١٥
١٥. ١١. اتهامات وجهت إليه: وفيه ما يلي:	١٥
١٦. أ. التشيع	١٦
١٧. ب. الميل إلى الكرامية	١٧
١٨. ج. تكذيب ابن قتيبة	١٨
١٩. وفاته	١٨
٢٠. المطلب الثاني: حياته العلمية، وفيه المفردات التالية:	١٩
٢١. ١. رحلته	١٩
٢٢. ٢. شيوخه	٢١
٢٣. ٣. تلاميذه	٢٣
٢٤. ٤. عقيدته	٢٣
٢٥. ٥. مذهبه الفقهي	٢٤
٢٦. ٦. مصنفاته	٢٥
٢٧. المبحث الثاني: تعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين، وفيه المطالب التالية:	٢٧

٢٧	٢٨ . ١ . معنى المستدرك
٢٧	٢٩ . ٢ . أ . معنى المستدرك في اللغة
٢٨	٣٠ . ب . معنى المستدرك عند المحدثين
٢٩	٣١ . ٣ . شرط المستدرك
٣٠	٣٢ . ٤ . منزلة المستدرك عند المحدثين
٣٢	٣٣ . ٥ . موقف العلماء من المستدرك
٣٤	٣٤ . المبحث الثالث: مكانة الحاكم في علم العلل، وفيه المطالب التالية:
٣٤	٣٥ . ١ . معنى العلة في اللغة والاصطلاح
٣٤	٣٦ . أ . معنى العلة لغة
٣٤	٣٧ . ب . معنى العلة في الاصطلاح
٣٥	٣٨ . ٢ . شروط العلة
٣٥	٣٩ . ٣ . معنى الحديث المعلول اصطلاحاً
٣٥	٤٠ . ٤ . مفهوم العلة عند الحاكم
٣٦	٤١ . ٥ . عناية الحاكم بالعلل
٣٧	٤٢ . ٦ . تصنيفه في علم العلل
٣٧	٤٣ . ٧ . تقسيمه للعلل
٣٧	٤٤ . أ . الجنس الأول
٣٩	٤٥ . ب . الجنس الثاني
٤٠	٤٦ . ت . الجنس الثالث
٤٠	٤٧ . ث . الجنس الرابع
٤١	٤٨ . ج . الجنس الخامس
٤١	٤٩ . ح . الجنس السادس
٤٢	٥٠ . خ . الجنس السابع
٤٢	٥١ . د . الجنس الثامن
٤٣	٥٢ . ذ . الجنس التاسع
٤٣	٥٣ . ر . الجنس العاشر
٤٦	٥٤ . الفصل الثاني: أنواع العلة عند الحاكم، وطريقته في التعليل.
٤٦	٥٥ . المبحث الأول: منهجه في التعليل، وفيه المطالب التالية:
٤٦	٥٦ . المطلب الأول: التعليل الذاتي
٥٥	٥٧ . المطلب الثاني: التعليل بالإفادة ممن سبقه من العلماء

٥٨	المبحث الثاني:موارده في التعليل	٦٣
٥٩	مصنفات الإمام أبي زكريا يحيى بن معين المري	٦٤
٦٠	مصنفات أحمد بن حنبل في العلل	٧٣
٦١	مصنفات الإمام محمد بن يحيى الذهلي	٧٣
٦٢	مصنفات أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني	٧٥
٦٣	مصنفات الامام البخاري	٧٦
٦٤	مصنفات الإمام مسلم	٨٤
٦٥	مصنفات الامام النسائي	٨٨
٦٦	مصنفات ابي علي الحافظ	٨٩
٦٧	مصنفات محمد بن يعقوب	٩٣
٦٨	المبحث الثالث: علل الإسناد، وفيه المطالب التالية:	٩٦
٦٩	المطلب الأول: نفي السماع	٩٨
٧٠	المطلب الثاني: تعارض الوصل والإرسال	١٠٤
٧١	المطلب الثالث: تعارض الوقف والرفع	١١٦
٧٢	المطلب الرابع:إبدال الإسناد كله أو بعضه	١١٩
٧٣	المطلب الخامس: الانقطاع مع وجود اللفظ الموهم للسماع	١٢٢
٧٤	المطلب السادس: الاختلاف على الراوي	١٢٤
٧٥	المطلب السابع: جهالة الراوي	١٢٩
٧٦	المطلب الثامن: التدليس	١٣٣
٧٧	المطلب التاسع: جرح الراوي	١٣٧
٧٨	المطلب العاشر: المخالفة والتفرد	١٤٠
٧٩	المطلب الحادي عشر: الخطأ في الإسناد	١٤٨
٨٠	المطلب الثاني عشر: إدراج اسم رجل خطأ	١٥٠
٨١	المطلب الثالث عشر: الشك في الوقف أو الرفع	١٥٢
٨٢	المطلب الرابع عشر: الاختلاف في الإسناد	١٥٣
٨٣	المبحث الرابع: علل المتن	١٥٨
٨٤	المطلب الأول: زيادة ألفاظ في الحديث	١٥٩
٨٥	المطلب الثاني: إبدال المتن بغيره	١٦٣
٨٦	المطلب الثالث: اختصار متن الحديث	١٦٦
٨٧	الفصل الثالث: أثره في علم العلل، وفيه المباحث التالية:	١٦٩